

الهيئة المسؤولة عن التطوير تبدأ إجراءات نزع ملكية عقارات

نباً - في انعكاسٍ لرؤيهٍ مُفرطة تخدمُ النخبة وتغفلُ عن السياق الشعبي للمدن السعودية، أعلنت الهيئةُ المسؤولة عن تطوير مدينة الرياض بدءاً إجراءات نزع ملكية العقارات المُتعارضة مع مشاريع تطوير الطرق الرئيسية، وهو ما يُظهر نمطاً مُتكرّراً من استغلال السلطة بعيداً عن شفافية القرار أو إشراك المجتمع في التخطيط.

الخطأ هذه تشملُ الطريق الدائري الشرقي الثاني، وطريق الثمامنة، وطريق مشعل بن عبد العزيز، إضافةً إلى الجسرَين الموزاييَن للجسر المُعلق، والتقاطع الدائري الغربي مع طريق جدّة. كلُ ذلك في سياقٍ توسيعِ عمرانيٍ تفرضُه السلطات، دون مراعاةٍ للأثر التاريخي والاجتماعي والمعيشي على السكان المتأثرين، الذين يُقتَلُون ويُهَاجَرون من أراضيهم، وتُقطعُ أرزاقُهم.

الممارسات هذه تمثلُ تفوّلاً على حقوق الملكية الفردية، وتكشفُ عنعدام آليات التعويض العادل والمُشاركة المجتمعية. كما تُبَرِّز هذه المشاريع غيابَ تخطيطٍ تنمويٍ شامل، فالأولى تحسين البنية التحتية في الأحياء المُهَشَّمة وتوجيه الإنفاق لتلبية الأولويات المعيشية.

إنَّ الحالَ في الرياض لا يُفَسَّر إلا بوصفِه استمراراً لنهجٍ عشوائي غير خاضع للمُساءلة، حيث تُدار المدينة كواجهة تجميليَّة بلا عمق ولا هُوية.